

دقالة

ونفرو وكيل المالية عبا

تحفنا التقرير الكبير للوالي الذي رفعه جناب المرتد كنى وكيل المالية المصرية عن مديرية دقلة بعد ما تمدها بشيء واطلع على الاحصاءات الواقعية التي جمعها مأمورو الاحد عشر مركزاً في تلك المديرية وراجعاها وتجدوا حسراً شبيه بك مراتب الاموال المقررة ثم استخرج منها ما تلخصه الآن عن ثقريرو مبويا في اربعة ابواب اولها في اهالي دقلة وثانية في زراعتها وثالثها في مواشيها ورابعها في تجارتها.

الباب الاول . في اهالي دقلة

كان عدد اهالي دقلة سنة ١٨٨٥ (قبل تخلی الحكومة المصرية عنها) ٧٥٠٠٠ نسمى الان ٥٦٤٢٦ نسمة ٤٧ الفا منهم من اهل المديرية نفسها وباقيون من السودانيين والعرب ويقال ان ٦١٤٣ نسمة من اهلها غائبون عنها لاما في الروزان او في بورهار ومن هؤلاء ٣٠٠ نسم في وادي حلطا، وعدد الاناث فيها يزيد على عدد الذكور كثیراً كما ترى في الجدول الثالث في آخر التقرير ومعظم الذكور شيرخ واطفال

وقد اصاب اهلها معظم القصص سنة ١٨٨٨ حين كان اليopian قليلاً فكثر الشرقي وأصبحت المواشي يرضي تعال ادنى اكتثرها فاشتد الجوع على الاهالي وأمات بعضهم ثم شن ولد التحويي الغارة على الديار المصرية في السنة التالية فأخذ كثیرين من اهلها سمه إما طوباما أو كوكاما كا اخذ كثیراً من مواشيها طعاماً لتغويه فكان ذلك على دقلة شئنا على ابالة

فاول ما يجيب على الحكومة عمله الآن ان يتم بزبادة سكانها من الرجال الاقرقاء والاصناف فان الذين يرجون إليها من الذين هاجروا إلى مصر قلائل واما الأكثرون فلا يزالون يتوجهون بين الرجوع وعدمه، وعليه اشار وكيل المالية بان لقطع معاشات المهاجرين منها بعد مدة معينة ليضطروا الى الرجوع ويُغير الذين ليس لهم معاشات من المهاجرين ولكن معهم مستندات من المديرية او الضباط الانكلزيز الذين كانوا هناك سنة ١٨٨٥ باى لم اطباناً او املاكاً في مديرية دقلة ان مستنداتهم تلقي واما لكم تم تعيين ملكاً لحكومة اذا كانوا لا يرجعون إليها قبل نهاية سنة ١٩٩٩ . ويطلب من المهاجرين الساكدين في الاراضي الاميرية بوادي حلطا بلا ايجار ولا نربة ان يدفعوا ايجارها اذا واموا البناه فيها بعد جنی غلاتها ويجب ان يخبروا على ذلك وترتبط الضريبة على تلك الاراضي منه الآن

ويطلب من أصحاب المعاشات أن يتبدلا نصف معاشاتهم ببطان في مديرية دقلة إذا شاؤوا وتقليم الحكومة م عليهم جانباً إليها قىزرون أرضها ويلمرون الدنائمة الزراعة لأنهم غير بارعين فيها، ولكن أيضاً أرسال الذين خدموا في الجيش وخرجوا منه إلى مديرية دقلة حتى يكتنوا وتلادهم الحكومة على نقل عبالم إليها
باب الثاني . في زراعة دقلة

اما الاراضي الزراعية في دقلة فتبلغ مساحة على جانبي النيل وجزر واقعة فيو . ويمكن توسيع مساحة الاراضي الزراعية في بعض الاماكن كأكياف فاطمة مثلاً براستة الآلات الزراعية القوية ولكن ذلك لا يمكن إلا بعد معرفة مساحتها (ارتفاعها) وما الآن فيعتقد على الطرق المستعملة عند الاحالي، وتلا تعدد الاراضي الزراعية أكثر من ٤٠٠ هكتار عن كل جانب من جانبي النيل . ولو سمع بقعة زراعية جزيرة أرجو التي يبلغ طولها نحو ٣٥ كيلومتراً وعرضها من كيلومتر إلى كيلومتر ونصف كيلومتر، ومساحة الاراضي التي تروع منها الآن نحو ألف فدان . ويقال بالأحوال ان مساحة الاراضي الزراعية في المديرية كلها تقدر بحو ٧٩ الف فدان وأما مساحة الاراضي التي تروع الان فهلاً فلا تزيد على ٢٧ الف فدان وكلها تروي بالبراوي وبعض الشواريف ما عدا بعض الجزر . وكانت الحكومة قد حفرت ثلاث ترع لاري التي أحدها في دقلة الجوز والثانى في جزيرة أرجو والثالثة في دقلة الجديدة لكن المال طمرتها كلها ولم تصلح لري . وأما البراوي وكل منها يدريعا ثوران مما ولكنها خفنة وتركبها قبل وعملها بطيء فغير جملها كالسواني المصرية . وقد كان عدد البراوي في المديرية سنة ٦٤٥١ مساقية سنة ١٨٨٥ نقلت في أيام الدراويش حتى لم يبق منها غير ١٤٥ مساقية كلها ١٨٩٢ . وتنى الآية هناك نحو ١١٠٠ غرش وبقاضي تحملها نحو ٣ يوماً والأششب هناك كاف لعمل ما يحتاج إليه منها . وتروي الساقية من ١٠ فدادين إلى ١٢ فداداناً ويلزم لما تكله النواح بقر او اربعة وكل نوج بدورست ساعات لأن الساقية الواحدة لا تروي أكثر من نصف فدان في ١٨ ساعة بسباب انتظام الاطيان عن الماء ويلزم للساقية الواحدة من ستة اثفار إلى ثمانية وهي تروي اربضاً تكفي لاعادة ٦ عائلات في الجزر و ٨ عائلات في الاطيان الأخرى، وأشهر حاسلات دقلة الدرة الوريجاه وأعمالها يزرون أيضاً التبغ والشمير والذول والقمح المندي والسمسم وقطنها يكتفى لاجتهم وزراعتهم بليلة وشتوية وليس عندم زراعة صيفية وم قيلو الخبزة جداً في الزراعة . وادوات الزراعة والدراسة تخدم غير مبنية فيحسن بالحكومة ان تدخل اليهم الآلات المستعملة في هذه القطر وتعطى اخريم بالزراعة قليلاً من ثناوى البريم ليجري بروا زراعة

الباب الثالث في المراسلي والتخيل

كان في المديريّة غزو ٣٨٠٠ رأس من البقر لادارة السواني كما يستخرج من تعداد السواني سنة ١٨٨٥ واما الان فلا يبلغ عددهم ١٢ رأس ويقال ان في المديريّة كلها ١٦٠٠ خروف و ٢٥ جلاً والماعن فيها قليل . وكل مواشيه صنيرة ضعيفة وكثيرها يأتي من وادي حلنا وبعضاها من سروي وثمن الرأس من ٤ مئة الى ٥ مئة غرض

وقد اشار البعض على الحكومة ان تعطي الازارعهن بهام اذا لم يكن عندهم يستعملها بدل الشواديف ولكن ذلك غير ضروري فان الجيش يدفع اثماناً غالياً على كل ما يتغذى من هناك . فالذين لا تروى ارضهم الان الا بالشادوف يكتبون بالاً بقطع المثلث لمراكب الحكومة . والدنافة لا يجدون في السعي نذهب ماعدة الحكومة لهم مدعى الا اذا اعادوا الكد والبلد حتى يكتبوا مدتهم بعرق جيئهم . والماعدة التي يمكن الحكومة ان تأخذ بها الان هي ان توفر جل تغذيات القراء من ثم

واما التغيل يبلغ عددهم غزو ٦٠٠٠ غنة سنة ١٨٨٥ وكان المال المزبر على كل غنة غرينين حينئذ . وقد يبلغ الان ٣٧٦٥١٢ غنة فقط . والنسبة في هذه الغنس المظلم قطع الدراويش لا يعمداً في جهات وادي حلنا والشرق سنة ١٨٨٨ وقطع كل الصال بين السودان والحدود فلم تتم دقتة تصدر عنها الى صعيد مصر . والتخيل الباقي الان مهدى جداً واصحابه لا يحيطون النهاية به وكثيراً ما يضرمون النار مجنة لائرار كثيرة في تلكون شهراً كثيراً منه . وكان الدراويش يأخذون قيراطاً من كل اربض بلغ عن كل غنة صاحبها موجود وذلك بثانية / ٢ غرض عن كل غنة واما التغيل الذي هاجر اصحابه فكان ملكاً لهم . وقد اشار وكيل المالية بن تقي الحكومة الضريبة غرينين على كل غنة ولكن لا تفاصي الا غريناناً ونصفاً في السنة الاولى . وقال ان تعداد التغيل يكون في شهر اوctober ولا يعين له مستخدمون خصوصيون

الباب الرابع . في تجارة دقتة

كان الدنافلة يصدر ورت البليح والثغر وبعض الحبوب شمالاً . وكانت القرائل تأتي بالطرور الى دقة الجديدة ومنها الى اسوان وهاج واسيبوط في ساعتها القتطار باربع مئة او خمس مئة غرض ويدفع عليه يوم ٧٥ غرناً ثم ابطالة الحكومة سنة ١٨٩٥ لاسباب حرية فاشار وكيل المالية باعادة هذه التجارة وان ينشط عرب الكبايش على قتل الطارور الى دقة الجديدة كما كانوا يفعلون بلا فشلية الحكومة منهم بين معين وترسله الى طنطا حيث تبيع التجار

ولما واردات دقلة فلا يعرف أحصاؤها السابق في زمن الحكومة ولم يبق تجاريها اثر يذكر في زمن الدراويس ، والثانية بطلبون البضائع الفعلية والمطربية الباهية الا لوان والمعطر والدخان والسكر والثاي وهم يجبرون الثاني كثيراً ويثنون الرطل منه بستة عشر غراماً والاسعار عندهم ارخص الا ان ناس كانت عليه قبلاً ، وهم يحكون معظم بضائعهم الفعلية . وكان الدخان يزرع عندم قيل حرمته الدراويس والواجب ان تعمم الحكومة من ذرعيه . وطبع الحكومة باع في كوشة بضع غدو الاعيادي ولكن الاهالي يعتقدون على مطم و هو من الماء الدون يكثر في الصحراء ولا يصح استهلاك الماء عندم الان وقد اتىع هذه الابواب الاربعة بذلة فضول احدهما في ضرائب دقلة ورسومها الثالثي في جميع الملكية ومستنداتها فيها الثالث في ادارة دقلة

اما فصل القرائب والرسوم فاطلوا و يؤخذ منه ان الحكومة المصرية كانت تجيء ٥٥ الف جنيه سوري عن موافق دقلة وتخليها والذين فقط عوائد ورسوماً ، واما الدراويس فكانوا يجرون المال عن السراق والغيل فقط وهذا ما اشار به وكيل المالية . ثم ابان ان الثانية يواد بها عشرة اندنة من الاطيان ، ويفيد ان يحيى طويلاً في المال الذي كان يجيء قبلاً عن كل ساقية وانحدر كنية لقسم الاطيان إلى سوافي وايان الطريقة التي كان الدراويس يجرون عليها فيربط القرية على الاراضي استنبع ان القرية كانت ٦٠ غراماً على التدان وأشار بان يحيى كذلك على اطيان الجوز التي من الدرجة الاولى وان تكون ٤٠ غراماً على الاطيان التي من الدرجة الثانية وان تكون ٣٠ و ٢٠ على بقية الاطيان . وان تسع الاطيان تحت مرأبة الامورين وهم يسيرون اطيان الدرجة الاولى واطيان الدرجة الثانية . ولا يحصل المال من الاهالي في هذا العام ولكن يحصل نصفه منهم عام ١٨٩٨ او كله عام ١٨٩٩ .

اما الفصل الذي يبحث في جميع الملكية ومستنداتها فناديه ان يهل اصحاب الاطيان والغيل في مديرية دقلة مدة ستين شهراً لتقديم المستندات التي ثبت امتلاكم للغيل والاطيان المذكورة ويجب تقديم تلك المستندات إلى المحافظ او الموظف الذي يعين بذلك قبل شهر يناير سنة ١٨٩٩ فإذا لم تقدم قبل اقضائه تلك المدة سقط حق الاتلاك . وان المحافظ يكون الحكم الفصل فيها ويكون حكمة نافذة بهائيأً اما المازيرن للاطيان والغيل الان ينبع في حوزتهم حتى يثبت أنها ملك غيرهم على شرط ان يدفعوا القرائب المربوطة عليها الى الحكومة فإذا مضت المدة المعنية ولم يقدموا اصحابها مستنداتهم وإذا حكم المحافظ بأنها مستندات لا ينبع عليها اعتبرت الاطيان والغيل ملكاً لصاحبها يدم علىها وسيحل باسمائهم

واما الفصل الذي يتعلّق بإدارة دفقة المديّة فقد ورد فيه ان المأمورين والممدوّن إلإيور بهمة واجهاد وطنية تحت ادارة حفتر باشا وانه يجب تعين المنشئين الذين يراود تعيينهم ما هناك بلا ابطاء، ويجب ان ير بط مال في ميزانية السنة الآتية لتعيين مساحين لاطيان ذاتهم ومحصلين للأعمال منها وتعيين وكل لحافظتها وبين المساحون والمحصلون هذه السنة ولكن المغضفين لا يباشرون عملهم ولا يتبعون نزولتهم الأ Mund شهر ينابر سنة ١٨٩٨، واما المساحون المكتوبون (١) سائحا كل مأمور صالح اجرته (٢) جنوبات مصرية في الشهرين وقد عينت الحكومة عمداً ومتاجع في بلاد دلتلة، وعين قاضي شرعى لدقعة الجديدة وقاضي آخر لراكور الشلة القبلية ثم اشار باقامة مجلس شجاعي هناك وافتتح تحريره بالطريق اول ثلاثة االية وقد وضعها شجاعي بذلك لبيان عدد الاهالي في كل جهة وبيان حاصلاها واقتناها من الري والجحش فيها وآيمار اشهر اليشائع الواردة اليها

المجدول الاول

	وقت الريع	المصاد	برات الري	الربح
الدرة الموبياد	يوليو وأغسطس	دسمبر ويناير	١٠ - ١٢	٢ ارDOB
اللوبياد	"	" فبراير ومارس	١٢ - ١٤	١
القطن	يوليو	يناير وفبراير	١٢ - ١٣	قطارات
الصحن الهندي	"	دسمبر	١٠ - ١٢	٢١/٢ ارDOB
البامياد	"	دسمبر واكتوبر	٨ - ٩	قليل
السمسم	اغسطس	دسمبر	٢٤ - ٢٦	ارDOB
القمح	دسمبر	مارس	٩ - ١٠	١٠/٢ ارDOB
النول	"	"	٩ - ١٠	٢ - ٢١/٢
الشعير	"	ابريل	٧ - ٨	٢ - ٢١/٢
الدخن	اغسطس	دسمبر	٤ - ٥	٢١/٢

المجدول الثاني

	قطن ايشن للبس الرجال	الدراع	١ - ١٢ اغوش
الثاش لهم ولتر اوجه النساء	القطعة	١٢ غرشاً	وثمانين في مصر ٧ غروش
القطن الازرق للبس النساء	"	١٤	وهي ١٠ بيزا
الحرير للبس النساء	المتر	١٠ غروش	

